

على خلفية تمديد تخفيض الامدادات

«الوطني»: البنوك المركزية تثبت أسعار الفائدة في ظل تعافي أسعار النفط

مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الأمريكي يواصل الارتفاع للشهر الثامن على التوالي

روسيا والسعودية تعلنان تمديد التخفيضات الطوعية حتى يناير 2024



انكماش مؤشر مديري المشتريات في الصين



الاقتصاد الأسترالي ينمو بوتيرة أعلى من التوقعات خلال الربع الثاني

ليونان الصبني /
السولار الأمريكي
تداولات الأسبوع
على ارتفاع مغلقاً عند
مستوى 7.3430.

الاحتياطي الأسترالي
أبقى بنك الاحتياطي
الأسترالي على أسعار
الفائدة ثابتة للشهر
الثالث على التوالي عند
4.10 ٪، بما يتسق مع
توقعات السوق. وحذر
محافظ البنك الأسترالي
فيليب لوي من أنه
"سيأخذ في الاعتبار
عند اتخاذ قراراته،

مواصلة المجلس إيلاء
اهتمام وثيق لتطورات
الاقتصاد العالمي،
واتجاهات إنفاق الأسر،
وتوقعات التضخم
وسوق العمل". كما
أكد لوي أن البيانات
الأخيرة تتسق مع
عودة التضخم إلى
المستوى المستهدف
 للبنك المركزي في
نطاق 2-3 ٪. وعلى
الرغم من ذلك، فقد حذر
من أنه قد يكون هناك ما
يبذر المزيد من التشديد
اعتماداً على البيانات
القادمة.

نمو الناتج المحلي
الإجمالي الأسترالي
نما الاقتصادي
الأسترالي بوتيرة أعلى
مما كان متوقعاً في
الربع الثاني من العام،
إذ كشفت البيانات
عن نمو الناتج المحلي
الإجمالي الحقيقي
بنسبة 0.4 ٪ في
الربع الثاني، متجاوزة
التوقعات البالغة
0.3 ٪. وكان هذا
الرقم مدفوعاً بصفة
رئيسية بالصادرات
والاستثمار، في حين
ظل استهلاك الأسر
ضعيفاً وسجل مكاسب
بنسبة 0.1 ٪ فقط على
أساس ربع سنوي.
أما على صعيد الأداء
السنوي، نما الناتج
المحلي الإجمالي 2.1
٪، متخطياً التوقعات
البالغة 1.8 ٪. واتجه
المستهلكون لادخار
بوتيرة أقل وسط
ارتفاع تكاليف المعيشة
وارتفاع أقساط الرهن
العقاري التي قفزت
بنسبة 11 ٪ أضافية
هذا الربع. وانخفضت
نسبة مدخراتهم إلى
3.2 ٪، لتصل إلى
أدنى مستوياتها منذ
العام 2008.

وتراجع الدولار
الأسترالي خلال
الأسبوع في أعقاب
الإعلان عن قرار تعليق
أسعار الفائدة، إذ أنهى
زوج الدولار أسترالي/
الدولار أمريكي تداولات
الأسبوع مغلقاً في
حدود 0.6375.

بنك كندا يثبت سعر الفائدة عند 5 في المئة والاحتياطي الأسترالي يبقي أسعار الفائدة عند 4.10 في المئة

انخفاض مؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو لأدنى مستوياته المسجلة منذ 30 شهرا

محافظ بنك إنكلترا يشير إلى اقتراب دورة رفع سعر الفائدة من نهايتها

مؤشر Caixin لمديري المشتريات لقطاع الخدمات في الصين يتراجع من 54.1 نقطة إلى 51.8 نقطة

الأسبوع، حيث وصل
زوج العملات الجنيه
الإسترليني / الدولار
الأمريكي إلى 1.2464.
تباطؤ مؤشر مديري
المشتريات في الصين
تباطأت وتيرة
نمو قطاع الخدمات
في الصين إلى أدنى
المستويات المسجلة منذ
8 أشهر في أغسطس،
إذ تراجعت قراءة
مؤشر Caixin لمديري
المشتريات لقطاع
الخدمات إلى 51.8
نقطة مقابل 54.1
نقطة في السابق،
فيما يعد أقل بكثير من
الرقم المتوقع عند 53.6
نقطة. وعلى الرغم
من أن هذه القراءة ما
تزال تمثل توسعاً فوق
حاجز 50.0 نقطة،
إلا أن تراجع قطاع
الخدمات جاء وسط
تباطؤ وتيرة الطلب
الاستهلاكي وتراجع
القطاع العقاري. كما
وصلت ثقة الأعمال
بالنسبة لتوقعات
عام واحد إلى أدنى
مستوياتها خلال
9 أشهر، حيث بدأ
بنك الشعب الصيني
والحكومة الصينية
سلسلة من الإجراءات
في الأسابيع الأخيرة
من أجل تحفيز
الاقتصاد وإنعاش
الطلب الاستهلاكي
الضعيف.
وانتهى زوج العملات

وتراجع ثقة الأعمال،
والتمويل الأسري
الممتد، إلى تقليص
فرص المبيعات".
وأعلن محافظ بنك
إنكلترا أندرو هيلي أن
البنك المركزي "أقرب
بكثير" من نهاية دورة
رفع أسعار الفائدة،
لكنه أبقى المجال
مفتوحاً فيما يتعلق
بإمكانية المزيد من
التشديد. وقال هيلي:
"أعتقد أننا اقتربنا
الآن من قمة الدورة.
ولذلك لا أقول إننا في
قمة الدورة لأن لدينا
اجتماعاً قادمًا. كما ألمح
المحافظ إلى أن التضخم
آخذ في الانخفاض لكنه
لا يزال حذراً من إعلان
الانتصار. وأضاف
هيلي: "العديد من
المؤشرات تتحرك الآن
كما نتوقع أن تتحرك،
وتشير إلى أن انخفاض
التضخم سيستمر".
وعلى الرغم من ذلك،
أعرب عن أسفه لتيرة
نمو الأجور، التي
سجلت مؤخراً مستوى
قياسي من الارتفاع،
باعتبارها من القوى
التي قد تضيف إلى
الضغوط التضخمية.
وتتوقع الأسواق رفع
سعر الفائدة بمقدار 25
نقطة أساس في اجتماع
بنك إنجلترا القادم.
وانخفض الجنيه
الإسترليني خلال

مديري المشتريات
بعض الصعوبات التي
واجهها أكبر اقتصادين
على مستوى منطقة
اليورو، حيث سجلت
ألمانيا (44.6)،
وفرنسا (46.0)،
أدنى مستوياتهما في
39 و33 شهر، على
التوالي. كما كشف
التقرير أيضاً عن
تسارع وتيرة ارتفاع
أسعار المدخلات،
مما فاقم من ضغوط
التضخم المرتفعة
بالفعل.
وانتهى اليورو
تداولات الأسبوع على
انخفاض، حيث أغلق
زوج العملات اليورو
/ الدولار الأمريكي
التداولات عند
1.0699.

تراجع مؤشر مديري
المشتريات
انخفض النشاط
التجاري لقطاع
الخدمات في المملكة
المتحدة إلى أدنى
مستوياته المسجلة منذ
سبعة أشهر إلى 49.5
نقطة مقابل 51.5 نقطة
في السابق، ليدخل
منطقة الانكماش.
وصرح مدير الاقتصاد
في ستاندر أند بورز
جلويفال، تيم مور،
قائلًا: "رأى مقدمو
الخدمات أن إنفاق
العملاء عكس مساره
خلال شهر أغسطس،
حيث أدى ارتفاع

إلى أعلى مستوياته
المسجلة عند 10.6
٪ قبل أن ينخفض
تدريجياً، إلا أن التضخم
الأساسي البالغ 5.3 ٪
ما زال مرتفعاً للغاية
فوق مستوى 2 ٪
المستهدف من البنك
المركزي الأوروبي.
وحذرت لاجارد من أنه
من أجل الحد من تآكل
الثقة العامة، يتعين
على البنك المركزي
الأوروبي "التحدث
بصراحة عن حدود ما
نعرفه، والمجالات التي
أخطأنا بها، وما الذي
نفعله حيال ذلك".

قراءة مخيبة للأمال
تعراني منطقة
اليورو من ضعف
البيانات الاقتصادية،
إذ انخفضت القراءة
الأخيرة لمؤشر مديري
المشتريات لقطاع
الخدمات لشهر
أغسطس إلى أدنى
مستوياتها المسجلة
خلال 30 شهراً عند
47.9 نقطة مقابل
50.9 نقطة في السابق.
بالإضافة إلى ذلك،
انخفض مؤشر مديري
المشتريات المركب،
الذي يشمل قطاعي
التصنيع والخدمات،
إلى أدنى مستوياته
منذ نوفمبر 2020، إذ
وصل إلى 46.7 نقطة
مقابل 48.6 نقطة في
السابق. وصاحب
تراجع بيانات مؤشر

من جهة أخرى، أشار
البنك إلى سوق العمل
الضيق مع التنبيه في
ذات الوقت إلى النمو
القوي للأجور بنسبة
تتراوح بين 4-5 ٪
باعتباره يبعث على
القلق. وتتوقع الأسواق
إمكانية عدم حدوث أي
تغييرات خلال اجتماع
السياسة النقدية
القادم.
وأرتفع زوج العملات
الدولار الأمريكي /
الدولار الكندي خلال
الأسبوع، وأنهى
تداولات الأسبوع عند
1.3640.

تحذير من تناقص
الثقة
تحدثت رئيسة البنك
المركزي الأوروبي
كريستين لاغارد بشأن
الاقتصاد والسياسة
النقدية، حيث حذرت
من حاجة البنوك
المركزية إلى "استعادة
الثقة" من خلال
إيصال حالة عدم
اليقين التي نواجهها
والتحديات الكامنة
وراء عملية صنع
السياسات المستقبلية
وسط هذه الأوضاع".
ويأتي ذلك في أعقاب
التقييمات والتوقعات
غير الدقيقة الصادرة
عن البنوك المركزية
الكبرى بشأن أزمة
التضخم الحالية. إذ
ارتفع معدل التضخم
في منطقة اليورو

أسعار النفط بنسبة
31 ٪. وعلى الرغم
من ركود الاقتصاد
الصيني، أعلنت
الولايات المتحدة تأجيل
إعادة تعبئة الاحتياطي
الاستراتيجي بدعوى
أن "ظروف السوق
جعلتها باهظة الثمن".
ومنذ ذلك الحين
ارتفعت أسعار النفط
بنسبة 25 ٪ تقريباً عن
المستويات المستهدفة
لإعادة التعبئة. وتشعر
الأسواق بالقلق تجاه
ارتفاع أسعار النفط،
بينما أصبح من
الصعب السيطرة على
معدلات التضخم. إلا أن
الاقتصاديين يترقبون
خطة الولايات المتحدة
على المدى الطويل.

بنك كندا يبقي على
أسعار الفائدة
أبقى بنك كندا أسعار
الفائدة دون تغيير عند
5 ٪، إلا أنه ترك المجال
مفتوحاً أمام المزيد من
التشديد قائلًا إن البنك
المركزي "مستعد لرفع
أسعار الفائدة مرة
أخرى إذا لزم الأمر".
وصرح البنك المركزي
الكندي بأن بيانات
النمو الأخيرة التي
تشير إلى أن الاقتصاد
"دخل فترة من النمو
بمستويات أضعف"
مع تراجع الطلب
الزائد، إلا أنه أذنب بأنه
أمر "ضروري للحد
من ضغوط الأسعار".

أوضح تقرير
اقتصادي متخصص
لـ "الوطني" أن النشاط
الاقتصادي لقطاع
الخدمات الأمريكي
واصل نموه خلال
شهر أغسطس، مرتفعاً
لشهر الثامن على
التوالي. إذ نما مؤشر
مديري المشتريات
لقطاع الخدمات
الصادر عن معهد إدارة
التوريدات من 52.7
نقطة إلى 54.5 نقطة،
متجاوزاً توقعات
السوق البالغة 52.5

نقطة، ليصل إلى أعلى
مستوياته المسجلة
خلال 6 أشهر. وتشير
القراءة أيضاً إلى تجدد
الضغوط التضخمية
مع ارتفاع أسعار
مستلزمات الإنتاج
إلى أعلى مستوياتها
خلال 4 أشهر بعد
تزايد أسعار الطاقة،
ولعب قطاع الخدمات
دوراً حيوياً في دعم
النمو الاقتصادي في
الولايات المتحدة خلال
النصف الأول من
العام.

طلبات الحصول
على إعانات البطالة
تنخفض

انخفضت طلبات
الحصول على إعانات
البطالة الأولية إلى
216 ألف طلب من 229
ألف في السابق، أي
بأقل كثيراً من توقعات
السوق البالغة 232
ألف. ويأتي هذا على
خلفية مرونة سوق
العمل على مدار العام،
حتى في ظل التراجع
التدريجي الذي شهدته
القراءات الأخيرة بسبب
نمو معدلات المشاركة
في القوى العاملة.
وعلى الرغم من ذلك،
قد لا تكون بيانات
المطالبات منتظمة،
حيث تمت مراجعة
القراءتين الأخيرتين.

وارتفع الدولار
الأمريكي بنسبة 1.39
٪ خلال الأسبوع في
ظل ضعف العملات
الرئيسية الأخرى،
لينتهي تداولات الأسبوع
عند 105.09.

تمديد خفض
الامدادات
أعلنت السعودية
وروسيا أنهما ستمددان
تخفيضاتهما الطوعية
لإنتاج النفط بمقدار
مليون برميل و300
ألف برميل يومياً، على
التوالي، حتى يناير
2024. وارتفعت
أسعار النفط بشكل
ملحوظ لتصل إلى 90
دولار للبرميل للمرة
الأولى منذ نوفمبر
2022. وخلال أقل
من 3 أشهر، ارتفعت



النشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات الأمريكي يواصل نموه



بنك كندا يبقي أسعار الفائدة دون تغيير